التوثيقات المسائل المنهجية بنصوص الثقات

السرقات العلمية

١

التأصيلات الألبانية

بأن النقل بلا عزو

سرقة علمية

جمع وإعداد/

أحمد بن مُصطفى السِّجَاعِي

نص كلام العلامة الألباني رحمه الله.	المردود عليه
قال العلامة الألباني رحمه الله: «... العلم، العلم الشرعي ليس له بركة، وليس له آثار في أهل العلم إذا لم يتخلقوا بالأخلاق -أخلاق أهل العلم-، ومن ذلك -أي: ليس من أخلاق أهل العلم-؛ أن يستفيدوا شيئاً من أهل العلم ثم لا يعزونه إلى صاحبه، وعلى هذا يقول العلماء في كتبهم: "من بركة العلم؛ عزو كل قول إلى قائله". هذا إذا كان هذا القول -يعني- له مَزِيَّة، فيه جهود، أما أي قول؛ مش ضروري إنه الإنسان أي قول يعزوه لقائله، لكن في العصر الحاضر -وهذا يتكرر السؤال عنه- أنا أنصح كل طالبٍ للعلم يُسأل عن سؤال فيجيب بما عنده من علم تلقاه من غيره، ولم يصل هو بنفسه إليه -يعني: اجتهاداً أو استنباطاً-؛ ما يقول: الجواب كذا، وبس؛ لأنه السامع هيفهم من هذا الجواب إنه هذا نابع من علمه، ومن اجتهاده، ومن كسبه، والأمر ليس كذلك. على هذا أقول لإخواننا الناشئين في هذا المجال: إذا سُئلت عن شيء وصلتَ إليه بجهدك وتعبك؛ فتقول: أنا أرى كذا، أعتقد كذا، جوابي كذا، إلى آخره، أما إذا كنتَ استفدته من غيرك؛ فالأولى بك -سلباً وإيجاباً، سلباً وإيجاباً- أن تعزو القول إلى قائله. **إيجاباً**؛ لأن الفضل له. **سلباً**؛ قد يكون مخطئاً؛ فلماذا تتحمل أنت -يعني- خطأَه؟ لا، أُعزو القولَ إلى قائله، فإن كان صواباً؛ فالأجر له ثم لك، وإن كان خطئاً؛ فلا عليك من خطأه شيء، وهكذا...». اهـ. **المصدر**: «سلسلة الهدى والنور»، الشريط رقم (٤٧١)، الدقيقة رقم (٠٠:٢٥:٣٩).	تأصيل عام
سُئلَ العلامة الألباني رحمه الله سؤالاً نصه: **شيخنا! انتشرت ظاهرة نقل كلام الغير دون عزوه إليه، وقد قيل قديماً: "إن ذلك يمحق بركة العلم"؛ فما نصيحتكم لمن يفعل ذلك؟** **فأجاب رحمه الله قائلاً:** «نَقْلُ كلام الآخرين دون عزوه إليهم؛ يُمكن أن نُسميه: سرقة حديثية، أو بدعة جديدة لا يعرفها العلماء من قبل، وليست المسألة انتفاء بركة هذا العلم المسروق فحسب، بل في ذلك دلالة واضحة جداً على أن هذا العلم ليس لله، لأنه لو كان لله عز وجل؛ لَمَا وقع في وعيد قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**المتشبع بما لم يُعطَ؛ كلابس ثوبي زور**»». اهـ. **المصدر**: «مجموع فتاوى الألباني»، السؤال رقم (٦٨٣٧).	تأصيل عام

تأصيل عام	سُئِلَ العلامة الألباني رحمه الله سؤالاً نصه: ما حكم مَن يسرق مؤلفات غيره، ويُضِيفُهَا لنفسه؟ **فأجاب رحمه الله قائلاً:** «هذه، أو هذا النوع من السرقة؛ نوع جديد لم يكن للمسلمين الماضين عهدٌ به، ولذلك فيحسن بطالب العلم أن يستنبط حكمَهُ -حكم هذا النوع- من نصوص عامة، وقد يوجد هناك نص أخص وألصق بالموضوع. **أما النصوص العامة**؛ فهي التي تنهى المسلم عن الاعتداء على أخيه المسلم؛ كمثل قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [**المائدة:٨٧**]، فالاعتداءُ نصٌّ عامٌّ يشمل أي نوع من أنواع الاعتداء؛ سواءٌ ما كان ذلك في المال، أو في العرض، أو في الخُلُق، أو في أي شأن من شئون الحياة التي تمس الإنسان. **أما النص الألصق بموضوعنا**؛ فعنيتُ به الحديث المعروف في موطأ الإمام مالك، وفي غيره؛ أن النبي ﷺ سألَ أصحابَه عن السارق من هو؟ فأجابوا بما هو معلوم؛ من أن السارق هو الذي يسرق مال غيره، فأجابهم؛ بأن السارق هو الذي يسرق من صلاته، **قالوا**: وكيف يسرق من صلاته -يا رسول الله!-؟ **قال**: لا يُتم ركوعها وسجودها. فنأخذ من هذا الحديث أن النبي ﷺ وَسَّعَ معنى السرقة، المعنى الذي كان محدوداً عند الناس، ومحصوراً في سرقة الأمور المادية؛ كالأموال، والعقارات، ونحوها، فلَفَتَ النبيُّ ﷺ في هذا الحديث نظرَ المسلمين بأن هناك سرقةً أخرى، وهي أسوأ من السرقة المعروفة عند الناس جميعاً؛ ألا وهي سرقة شيء من أركان الصلاة، ومن واجباتها؛ حيث ذكر الرسول عليه السلام في بعض روايات الحديث أن أسوأ السرقة؛ هو الذي يسرق من صلاته، لا يُتم ركوعها، ولا سجودها. **من هذا الحديث نستطيع أن نفهم أن من السرقة المحرمة**: هو ما جاء في السؤال؛ من أن يأخذ المسلمُ علمَ غيره ثم ينسبه لنفسه، وحسبه في ذلك وعيداً؛ قوله ﷺ: «**المتشبع بما لم يُعطَ؛ كلابس ثوبي زور**»، «**المتشبع بما لم يُعطَ؛ كلابس ثوبي زور**»، أي: إنَّ الذي يتظاهر بأنه -مثلاً- غنيٌّ، كيف يتظاهر؟ يأخذ ثوب الغني، أو زينته؛ فيلبسه، ويتظاهر أمام الناس بأن هذا من كسبه، ومن ماله، وواقعُ الأمر ليس كذلك، فهو عليه السلام يقول: «**المتشبع بما لم يُعطَ..** »، المتظاهر بما ليس له؛ فهو «**كلابس ثوبي زور**»، لم يقل: «كلابس ثوب زور»، وإنما قال: «**كلابس ثوبي زور**»؛ من باب المبالغة في زجر هذا الذي يتعاطى بما ليس له. **من أجل هذا وذاك**؛ لا يجوز للمسلم أن يأخذ العلم من كتاب وأن ينسبه إليه، هذا ولو كان بحثاً أو تحقيقاً؛ فكيف بنا إذا كان كتاباً يأخذه بِرُمَّتِهِ، ثم ينسبه لنفسه، العلماء -رحمهم الله- يقولون: "من بركة العلم؛ عزو كل قول إلى قائله"، لهذا يحرم أن يسرق المسلمُ كتاباً ليس له ثم يعزوه لنفسه، هذا ما يحضرني جواباً على هذا السؤال». اهـ. **المصدر**: «سلسلة الهدى والنور»، الشريط رقم (١٦)، الدقيقة رقم (٠٠:٠٠:٣٢).

محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني رحمه الله:** «...، ولمّا ساقه ابن كثير في "تفسيره " (٢/ ١٣٣) بإسناد ابن أبي حاتم المذكور قال [أي: ابن كثير]: "**ورواه أحمد وغيره** ". وما أظن إلا أنه وَهِمَ في عزوه لأحمد. وغَفَلَ عن ذلك مُخْتَصِرُهُ الشيخ الصابوني، **وسرق تخريجه من أصله "تفسير ابن كثير"، وأوهم القراء أنه منه!** فقال (١/ ٥٧٩) : "**رواه ابن أبي حاتم وأحمد في (مسنده)**"!!. كذا قال -فُضَّ فوه-؛ فقد جمع في هذه الجملة القصيرة عديداً من الجهالات: ١ - **نَسَبَ التخريج لنفسه؛ فتشبع بما لم يعط فهو "كلابس ثوبي زور"؛ كما قال ﷺ في أمثاله.** ٢ - **نقل خطأً عزوه لأحمد دون أن يشعر به**؛ شأن المقلد المحتطب الذي يحمل الحطب على ظهره وفيها الأفعى وهو لا يشعر -كما رُوِيَ عن الإمام الشافعي رحمه الله-. وكان يمكنه أن يستر على نفسه؛ بأن يدع التخريج في "تفسير ابن كثير" **دون أن يقتطعه منه وينقله إلى تعليقه!**، ولكنه العُجب والغرور، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «**ثلاث مهلكات: شح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب كل ذي رأي برأيه**». ٣ - سكت عن إسناده، وقد ساقه الحافظ؛ تبرئة لذمته، وليتعرف منه العالم على حاله -صحة أو ضعفاً-. ولكن أنى لهذا الجاهل أن يعرفه؟، فكان عليه إذ جهل حاله ولم يبينه؛ أن يسوق إسناده تبرئة لذمته أيضاً. ٤ - **ومن تمام جهله، وغروره، وتشبعه بما لم يعط؛ أنه زاد في التخريج الذي سرقه** قوله: "**في مسنده**"؛ لظنه أن عزوه لأحمد صحيح!، وأنه يعني "مسنده". ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾، هداه الله». اهـ. **المصدر**: «الضعيفة» (١٣/ ٣٧٠، ٣٧١).
المعلق على «زاد المعاد».	**قال العلامة الألباني رحمه الله:** «...، وهو [أي: حديث العجن في الصلاة] حديثٌ عزيز -كما ذكرتُ هناك-، لم يذكره أحد من المخرجين المتقدمين منهم والمتأخرين، **ثم سرقه المعلق على "الزاد" فنقله بالحرف الواحد من "الصفة"؛ متشبعاً بما لم يُعْطَ**، وكم له من مثل ذلك في تعليقه هذا وغيره! -هدانا الله وإياه-». اهـ. **المصدر**: «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (صـ١٩٦).

محمد سعيد البوطي

قال العلامة الألباني رحمه الله:

«٩- ثم ذكر [أي: البوطي في "فقه السيرة"] (٢/ ١٦٧) قصة بعث النبي ﷺ عبدَ الله بن حذافة بكتاب معه إلى كسرى يدعوه إلى الإسلام، ثم قال: (خبر كتاب رسول الله ﷺ إلى كسرى بهذا التفصيل؛ من رواية ابن سعد في (طبقاته)، وقد ذكر ذلك البخاري أيضاً مختصراً. . وقد أسند (الشيخ ناصر) في تعليقاته على كتاب ("فقه السيرة" للغزالي) إلى "ابن سعد" زيادة على ما ذكرناه لم نجدها في (طبقاته)، وهي أن النبي ﷺ رأى شواربهما -أي: الرسولين الذين أرسلهما إليه باذان- مفتولة، وخدودهما محلوقة، فأشاح عنهما؛ وقال: «**ويحكما! من أمركما بهذا؟**»، قالا: أمرنا ربنا -يعنيان كسرى-، فهذه الزيادة لم نجدها في رواية ابن سعد).

قلت: لو أنك -يا دكتور!- قرأتَ (الطبقات) بإمعان، ونظر، وتدبر فكر؛ لوجدت الرواية التي تجزم بنفيها، أو على الأقل لو أحسنت الرجوع إليه والبحث فيه؛ لوجدتها، ولكن من كان عاجزاً عن استخراج ترجمة فضالة الليثي من كتاب (الإصابة)، وتراجمه مرتبة على حروف ألف باء؛ فبالأحرى أن يعجز عن استخراج هذا الحديث من (الطبقات)، وأحاديثه غير مرتبة على طريقة تشبه في سهولة العثور على المطلوب منه طريقة ترتيب التراجم، ثم إن من يقرأ قول الدكتور في هذه الزيادة (**ولم نجدها في طبقاته**)؛ ليتبادر إلى ذهنه أن الدكتور قرأ (الطبقات) كله، واستخرج منه فوائده وكنوزه، وأودعها كتابه هذا، ولكنه مع ذلك لم يجد الزيادة فيها، والحقيقة أن الدكتور لم يفعل ذلك، بل هو لم يتعب نفسه البتة -والله أعلم- في سبيل البحث عن هذه الزيادة في (الطبقات)، وكل الذي فعله؛ أنه رجع إليه في الفصل الخاص ببعثة رسول الله ﷺ الرسل بكتبه إلى الملوك. . هذا الفصل الذي نقل منه الدكتور القصة المشار إليها آنفا، لم يتعده إلى غيره أصلاً، ولو فرضنا أنه تعداه؛ فذلك دليل واضح على أن الدكتور لم يتمرن بعد على طريقة البحث والتحقيق، وأن بعض طلبته خيرٌ منه في هذا السبيل -كما يأتي بيانه-؛ فإن الحديث الذي يتعقبني فيه لما كنت خرجته في التعليق على (فقه السيرة) للشيخ الغزالي؛ لم يكن تخريجي إياه على طريقة الدكتور الغالبة عليه؛ وهي العزو المهمل من ذكر الأجزاء والصفحات، كلا فقد قلت في تخريجه (صـ٣٨٩):

(حديث حسن، أخرجه ابن جرير (٢ / ٢٦٧) عن يزيد بن أبي حبيب مرسلاً، وابن سعد في (الطبقات) (جـ١ ق٢ صـ١٤٧) عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً أيضاً، وسنده صحيح، ووصله ابن بشران في (الأمالي) من حديث أبي هريرة بسند واه، وفيه من الطرق الثلاث زيادة كان يحسن إيرادها وهي: «**لكني أمرني ربي عز وجل أن أعفي لحيتي، وأن أحفي شاربي**».

ففي قولي: (ج) كذا (قسم) كذا (صفحة) كذا؛ أكبر تنبيه للقاريء العادي -بله الدكتور- أن هذا الحديث في (الطبقات) في مكان آخر غير المكان الذي نقل هو منه القصة المشار إليها فيما سبق، وفيه تنبيه آخر؛ وهو قولي: (عن عبيد الله مرسلاً أيضاً، وسنده صحيح) .

ووجه التنبيه يعرفه الدكتور جيداً؛ فإنه يعلم أن القصة ليس لها إسناد عند (ابن سعد)، بخلاف هذا، فكل ذلك كان كافياً لينبه الدكتور على أن لا يبادر بالنقد والإنكار، ولكن يبدو أن الإناء امتلأ فلا بد أن ينضح بما فيه، نعم لقد وجدنا له عذراً في ذلك، ولكنه عذر لا يليق بمقام دكتور مثله، وقد يُقبل ممن هو دون مستوى أي طالب من طلابه في كلية الشريعة؛ وهو أن رقم الصفحات المشار إليها (١٤٧) سقط من الآلة الطابعة رقم المئات منها فصار هكذا (صـ٤٧) **فمن المحتمل أن الدكتور لم يبحث مطلقاً، وكل ما فعله؛ أنه رجع إلى هذا الرقم فلما لم يجد الزيادة فيه، قال: (لم نجدها في طبقاته)، ولو أنه أنصف، وكان مخلصاً في نقده؛ لقال: (لم نجدها في المكان الذي أشار إليه الألباني من (الطبقات)، ولكنه يريد أن يتشبع بما لم يعط، وأن ينقد بغير حق، فما يكون جزاء من يفعل ذلك إلا أن يصدق فيه قول القائل: (وعلى الباغي تدور الدوائر)**». اهـ.

المصدر: «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (صـ ٥٠، ٥١).

محمد سعيد البوطي	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «ثانيا: قول البوطي: (رواه ابن عساكر بإسناد جيد). فأقول: فيه مؤاخذتان: **الأولى**: أن هذا التجويد ليس من علم الدكتور واجتهاده؛ لأنه لا علم عنده مطلقاً يؤهله لإصدار مثل هذا الحكم -كما عرف القراء من المقالات السابقة-، وإن كان هذا الحكم خطأ في ذاته -كما يأتي-، **فكان من الواجب عليه أن يعزوه إلى من نقله عنه؛ لكي لا يتشبع بما ليس له؛ لقوله ﷺ (المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور) [متفق عليه]**». اهـ. **المصدر**: «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (صـ٩٧).
أحد محققي «رياض الصالحين»	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، لقد أفضتُ في ذكر هذه الطرق؛ تأكيداً لصحة الحديث، ورداً على رجل طلع علينا أخيراً بطبعة جديدة لكتاب النووي "رياض الصالحين"، منمقة، مزخرفة، يعجبك مظهرها، ولكنها قبيحة جداً في مخبرها، ويكفي القارئ دلالة على ذلك؛ أنه حذف منه قرابة (١٣٠) حديثاً زاعماً أنها كلها ضعيفة، ..». **إلى أن قال العلامة الألباني** رحمه الله: «...وأما أحاديث "ضعيفته" البالغ عددها (١٣٠)؛ فهي على قسمين: أحدهما مما كنتُ نبهت على ضعفه في مقدمة طبعتنا لـ "الرياض"، وتبناه هو، وتوسع في تخريجه والكشف عن علله، **وهو في ذلك عالةً على كتبي مثل: (الإرواء)، و(السلسلتين)، وغيرها، دون أن يصرح بذلك إلا نادراً؛ لتقوية موقفه فقط!، وذلك من تشبعه بما لم يُعْطَ، وذلك ما يظهر لكل من يتنبه لبعض عباراته، ولمن قابل تخريجه بتخريجاتي، ولا أدل على ذلك من وقوعه في الخطأ الذي كنت وقعت فيه بسبب أو آخر، فقد نقل من "الصحيحة" (٢٦٦) -دون عزو طبعاً- تخريج الحديث وفيه: "..وأحمد (١/ ١٥٣)"، وهذا خطأ! والصواب: "وعبد الله بن أحمد.." -كما هو مصحح عندي في نسختي-**، أضف إلى ذلك أنه كتم عن قرائه تحسين الترمذي إياه، وتصحيح الحاكم والذهبي، وموافقتي للترمذي. وأغرب من ذلك وأسوأ؛ أنه قلدني (صـ٥١٨/ ٢٥) في تضعيف الحديث رقم (١٦٨١ - الضعيفة)، ووافقه على ذلك شيخه (شعيب)، وأنا قد رجعت عنه فنقلته الى "الصحيحة" (٢٨٢٧ و٢٨٢٨)؛ لشواهد وقفتُ عليها، فما أشبههما بالجن الذين قال الله فيهم: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ الآية!، فلو أن الرجل يريد الإصلاح والنصح؛ لحاول إنقاذ ما يمكن من الأحاديث الضعيفة السند بتتبع الطرق والشواهد لتقويتها -لو كان أهلاً لذلك-، وإلا فإن تضعيف الأحاديث الصحيحة لا يعجز عنه الملاحدة، فضلاً عن المنافقين وأهل الأهواء -أمثال أبي ريا وأذنابه-. وبالجملة؛ ففي هذا القسم أحاديث ضعيفة فعلاً مما كنت أشرت إلى ضعفها في المقدمة -كما سبق-، وفَصَّلْتُ الكلام على ضعفها في بعض مؤلفاتي المشار إليها آنفاً، **فأخذ الرجل منها خلاصتَها، وقدمها إلى القراء على أنها من جهده وتحقيقه!!**». اهـ. **المصدر**: «الصحيحة» (٢/ ٧١٩، ٧٢٠).

زهير الشاويش	**قال العلامة الألباني** رحمه الله:

«... فتأمل أيها القارئ الكريم! في هذا التخريج، هل هو أولاً من عمل (جماعة من العلماء)، أم الجهلة، أم هو عمل فرد واحد لا يدري ما ينطق به لسانه، وما يجري به قلمه، ألا وهو الذي أعلن أن التحقيق المذكور هو بإشرافه، بدليل قوله: "**ولم أجده**.."؟!، هذا **أولاً**.

وثانياً: هل كان عزوه تحقيق الطبعة الجديدة لـ(جماعة من العلماء) من باب (تغيير شكل؛ من أجل الأكل) الذي تمثل جلياً في حشره نفسه وغيره معي في تحقيق كتاب "**التنكيل**" -كما شرحت ذلك في مقدمة طبعته الجديدة؟-، أم هو الإعجاب والغرور بالتحقيق المزعوم هنا فعزاه لنفسه هنا دونهم؟ (أحلاهما مر)، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فهذا التخريج وحده أكبر دليل على أن كاتبه ليس طالب علم، فضلاً عن أنه ليس عالماً، فكيف (جماعة من العلماء)؟!، وذلك للوجوه الآتية:

أولاً: أن الحديث في "صحيح البخاري" -كما علمت-، فإنكار وجوده فيه مع توفر الفهارس الميسرة للاطلاع عليه؛ يؤكد ما ذكرت.

ثانياً: أن الأرقام التي عزاها لـ"فتح الباري"؛ هي **ليست من كَدِّهِ، وبحثه، وتنقيبه، وإنما هي من سرقاته الكثيرة التي فشت في كتاباته وتعليقاته**، فهو استفادها من (الطبعة السلفية) التي استقصى أطراف أحاديثها (محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله)؛ فقد أشار في الموضع الأول لحديث البراء (١/ ٣٥٧) إلى أرقام أطرافه، فجاء هذا **المتشبع بما لم يعط!** فحول أرقامها إلى أرقام الصفحات والمجلدات!! -تبجحاً، وتدليساً على القراء-، وإيهاماً أن ذلك من تتبعه للحديث الذي لم يجده.

ثالثا: يا لله! ما أجمل ما قيل:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقة — وإن خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

كما رُوِيَ في الحديث الضعيف: «**ما أسر عبد سريرة؛ إلا ألبسه الله رداءها: إن خيراً؛ فخير، وإن شراً؛ فشر**»، فما أجمله من حديث -لو صح-.

لقد كشف الله عن سرقة هذا المدعي، وعن جهله، وعُجبه، وغروره؛ بأن ألهمه أن يحول أرقام أطراف الأحاديث إلى أرقام صفحاتها؛ تدليساً وتمويهاً -كما سبق-، وفيها صفحة (١١٥) من المجلد (١١)، والحديث الذي نفى وجوده فيها!، وبالرقم الذي رقمه محمد فؤاد (٦٣١٥)!، فحوله هو إلى رقم الصفحة -كما رأيت-؛ لِيُعَمِّي عنه، وقد جمعتُ أنا بين ذكر المجلد، والصفحة، ورقم الحديث في أول هذا التخريج، وله من مثل هذا النوع -من الخلط، والعدوان على العلم- الشيء الكثير في تعليقاته التي يعتدي بها عليَّ، وعلى كتبي،...». اهـ.

المصدر: «الصحيحة» (٦/ ٩١٦، ٩١٧).

محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «(تنبيه): وقعت أوهام عجيبة حول هذا الحديث يحسن ذكرها: ١- عزاه الحافظ ابن كثير لـ"صحيح مسلم" عن أبي موسى الأشعري!، وقلده (الحلبيان) في "مختصريهما"، وزاد (الصابوني) على بَلَدِيِّهِ؛ فقال في الحاشية: "أخرجه مسلم عن أبي موسى الأشعري"!، **فأوهم القراءَ- كما هي عادته- أن التخريج من علمه!؛ تشبعاً منه بما لم يُعْطَ** أولاً، ثم وقع في الخطأ بجهله -تقليداً لغيره- ثانياً، ثم زاد ضغثاً على إبالة؛ فجعل التخريج منه مكان قول ابن كثير: "وفي صحيح مسلم.."؛ مع أنه -أعني (الصابوني)- كان اختصر هذا القول في المتن بقوله: "في الصحيح"، فهذا هو اللائق بالمختصر، **وأما الحاشية؛ فهي بلا شك من التشبع**، وهذا لو كان صواباً، فاللهم هداك!. ولو أنه كان من أهل العلم بالتخريج؛ لكانت حاشيته تنبيهاً على هذا الخطأ وبياناً؛ لكون الصواب أن مسلماً إنما رواه من حديث أبي هريرة -كما تقدم-». اهـ. **المصدر:** «الصحيحة» (٧/ ٢٤٨).
محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، وقد زاد في الانحراف عن جادة العلماء بتصديره إياه بقوله: "وقد ورد فيه حديث رواه ابن جرير عن أبي أمامة .."!، فأوهم قراء كتابه أنه حديث صحيح بجزمه كما هو مقرر عند العلماء، زيادة على ما ذكره في المقدمة مما أشرت إليه آنفاً، ثم زاد -ضغثاً على إبالة- أنه **نقل تخريج ابن كثير للحديث من "تفسيره" فجعله في حاشية "مختصره"؛ موهماً قراءه -أيضاً- أنه من تخريجه هو، متشعباً بما لم يعط!** -عامله الله بما يستحق-». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (٩/ ٨١).
محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، وجهل (الشيخ الصابوني) بهذا العلم الشريف، وبتلك الحقيقة العلمية؛ فقد أورد هذا الحديث مصححاً له في "مختصره" (١/ ٢٨٠)، ثم **نقل عزو الحافظ ابن كثير لأبي يعلى من "تفسير ابن كثير" إلى حاشية "مختصره"؛ موهماً القراء أنه من تخريجه!، فما أحراه بقول النبي** ﷺ: **«المتشبع بما لم يُعْطَ؛ كلابس ثوبي زور»!**». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١١/ ٥٩٥).
محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، لأنه من الجمهور الذي لا علم عنده بالصناعة هذه، **بل هو يستكثر بما ليس عنده**؛ فإن الحديث يكون في الأصل "تفسير ابن كثير" مخرجاً معزواً لبعض أصحاب الحديث المؤلفين؛ فيختصر التخريج من "مختصره"، ويجعله في أسفل حاشيته، **يوهم القراء أن التخريج له، وليس له منه إلا التزوير، كما يشير إلى ذلك قوله** ﷺ: **«من تشبع بما لم يعط؛ فهو كلابس ثوبي زور»**. ولو أنه فعل ذلك مرة أو مرتين؛ لَمَا تعرضنا له بذكر، ولكنه جعل ذلك ديدنةً ومِنهاجاً؛ فإنه جعل كل التخريجات التي في الأصل في حاشية "مختصره"!، والله تعالى هو المستعان». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١١/ ٦٢٨، ٦٢٩).

مجهول	**قال العلامة الألباني رحمه الله:** «..، قد أورد شارح العقيدة الطحاوية الشطر الثاني من الحديث بلفظ: «**إذا أحب أحدكم أن يعرف كيفية منزلته عند الله** ..» الحديث نحوه، فلما خرجت أحاديث الشرح منذ ثلاثين سنة تخريجاً مختصراً؛ لم أكن قد وقفت على حديث الترجمة؛ فقلت في "التخريج" المشار إليه: "لا أعرفه"؛ وهذا كلام سليم جار على منهج علماء الحديث، **وليس كذلك قول ذلك المتشبع بما لم يعط، والذي يستفيد من تخريجاتي وتعليقاتي؛ ثم لا حمداً ولا شكوراً -كما يقال في بعض البلاد!-**، بل ما شئت من النقد الجائر، والتتبع للعثرات التي لا ينجو منها أحد، **فانظر إليه كيف قلدني، وهو الذي يدعي البحث والتحقيق في التخريج؟!**؛ فقد قال في تعليقه على هذا الحديث في طبعة مؤسسة الرسالة لشرح العقيدة قال (١/ ٣٨٩) : "ليس بحديث"، فهذا النفي لا يصدر إلا من مغرور معجب بعلمه وحفظه للحديث، وهو -كما يقال-: ليس في العير، ولا في النفير، وفي ظني أنه لا يخفى على مثله أنه لا يجوز له، ولا لمن هو أعلم منه وأحفظ؛ أن يطلق هذا النفي، وإنما أوقعه فيه تظاهره بخلاف واقعه، **وهو استفادته من كتبي** كما يشهد بذلك كل من يعرفه عن كثب، فبدل أن يقول كما قلت: "لا أعرفه "، أو نحوه مثل: " لم أقف عليه"؛ كما يقول العلماء حقاً الذاكرين لقول الله -تعالى-: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [أي: قال: "ليس بحديث"]، والله المستعان». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١٣/ ٤٤٥).
محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني رحمه الله:** «**ثالثاً**: قد أورد الحديث الشيخان الحلبيان في كتابيهما "مختصر تفسير ابن كثير" على أنه حديث صحيح؛ كما نصا على ذلك في المقدمة. **وهذا -مع الأسف- من التشبع بما لم يعطيا، وبخاصة (الشيخ الصابوني) منهما؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مضللاً لقرائه، وموهماً لصحته!، بل يزيد في التشبع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره (ابن كثير) إلى التعليق على "مختصره "؛ موهماً -أيضاً- القراءَ أن التخريج هو من بحثه وجهده! -هداه الله-، ثم رأيته فعل مثله فيما سماه بـ"صفوة التفاسير"!، فقد أورده فيه (١/ ١٩٤) ، وقال في التعليق عليه: "رواه الطبراني في الكبير".** **فهلَّا أدَّى الأمانة العلمية؛ فذكر هنا -على الأقل- ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه، ولو بالاقتصار على قول الهيثمي المتقدم!**». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١٣/ ٥١٩).
أحد محققي «رياض الصالحين» & ومحمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني رحمه الله:** «ومن ذلك أنه **حَذَفَ شرح الإمام النووي لبعض الأحاديث وغريبها، ونسب ذلك لنفسه؛ بنقلها من الأصل، وطبعه إياها في التعليق؛ موهماً القراء أنها من كَدِّهِ وعلمه، ولا سيما وهو قد ذكر في مقدمته أن الشرح منه (صـ١٦ و٢٠) ، فصدق فيه قوله ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»** (متفق عليه- الرياض ١٥٥٦/ ٢٦٢ - باب). فما أشبهه بذاك المبتدع المعروف بـ(الشيخ الصابوني) الذي ينقل تخريج الحافظ ابن كثير في "تفسيره"، فيجعله في حاشية "مختصره" إياه؛ موهماً القراء أن ذلك من جهده وعلمه. **فالله المستعان من مدعي العلم في هذا الزمان، والمستغلين لجهود غيرهم؛ ليظهروا!، وحب الظهور يقطع الظهور**». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١٣/ ٨٥٥).

محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، وضغثاً على إبالة يقول في التعليق عليه: "أخرجه الإمام أحمد"، **وهذا العزو موجود في أصله؛ فهو ينقله منه، ويجعله في التعليق؛ موهماً القراء أنه من تخريجه!**، وليته على الأقل ذكر موضعه من "مسند أحمد" بالجزء والصفحة -إذن لأفاد شيئاً زائداً على ما في الأصل-، ولكن حتى هذا هو عاجز عنه، **فما عسى أن يقول القائل عن هذا المتشبع بما لم يُعْطَ!!**». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١٤/ ٩٥٠).
محمد علي الصابوني	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، **قلت**: ولقد أساء الشيخان الحلبيان نسيب الرفاعي رحمه الله، ومحمد علي الصابوني -هداه الله- في اختصارهما لـ"تفسير ابن كثير"؛ فقد أوردا الحديث محذوف السند وسكتا عنه؛ فأوهموا القراء ثبوته، وهي عادة لهما؛ لجهلهما بهذا العلم الشريف. وزاد الآخر على الأول؛ **فنقل تخريج الحديث بمصدريه المذكورين إلى الهامش!؛ موهماً الناس أنه من تخريجه!، متجاهلاً قوله ﷺ «من تَشَبَّعَ بِمَا لَمْ يُعْطَ؛ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ» [متفق عليه]**، وإلا فماذا عليه لو تركه في محله من الأصل، ووفر سطراً من طبعته لمختصره؟!، ولكنه حب التعالي والظهور، والله المستعان». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١٤/ ١٠٦٠).
شعيب الأرنؤوط	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «..، ولذلك فإني أستبعد صدور مثل هذا التحسين والتخريج الهزيل ممن مضى عليه زمن طويل في هذا الفن، **ويغلب على الظن أنه من بعض المتمرنين على يديه من الموضفين، وهذا من شؤم الإعراض عن قول العلماء: (من بركة العلم؛ عزو كل قول إلى قائله)**». اهـ. **المصدر:** «الضعيفة» (١٤/ ٦٦).
المعلق على «مسند أبي يعلى»	**قال العلامة الألباني** رحمه الله: «ثانياً: وكذلك لما ذكر (صـ٤٨) قوله: "وللحديث شاهد مرسل بلفظ.."؛ **أوهمهم أنه من بحثه وكده!، والواقع أنه مما استفاده مني**؛ فقد قلتُ هناك: "وقد وجدتُ له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد بلفظ.."!. وإنما فعل ذلك لأمرين: أحدهما: **أن يتشبع بما لم يُعْطَ، فهو كما في الحديث الصحيح: «كلابس ثوبي زور»!**،..». اهـ. **المصدر:** «الصحيحة» (٢/ ١٤، ١٥).

كتبه/

أحمد بن مصطفى السِّجَاعِي

السجاعية - المحلة الكبرى - الغربية

في الثلاثاء ١٩ شعبان ١٤٣٨

للتناصح/ ٠١٠١٠٠٥٣٣٣٠